

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

# الجريدة الرسمية

(العدد ١٦٩) الصادر في يوم الجمعة ١٥ صفر سنة ١٣٨١ - ٢٨ يوليه (تموز) سنة ١٩٦١ (السنة الرابعة)

## محتويات العدد

رقم الصفحة

### قرارات بقوانين :

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية ..... ١٠٩٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتحويل وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أبحام الإنتاج في المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد الواردات بها ..... ١٠٩٤

### قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لايحوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بمحديدها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٣ ساعة في الأسبوع .  
ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .
- مادة ٢ - لايحوز للعامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة واحدة .  
كما لايحوز للمؤسسات المشار إليها أن تشغل العامل وقتاً إضافياً أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت إلا بإذن من وزير الصناعة المركزي .
- مادة ٣ - يحدد وزير الصناعة المركزي عدد العمال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية المشار إليها بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هذا القانون .
- مادة ٤ - تقترن المؤسسات المشار إليها بتنفيذ هذا القانون في مدة أقصاها سنة من تاريخ صدوره .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١

بتحويل وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أحجام الإنتاج في المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد الواردات بها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

فرد القانون الآتى :

مادة ١ - يحول وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أحجام الإنتاج في المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد واردات العمل بها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٤ من شهر ١٢٨١ ( ٢٧ يولييه سنة ١٩٦١ )

جمال عبد الناصر

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب كل عامل يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تجاوز مائتى قرش .

كما يعاقب كل مدير مؤسسة يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

وتضاعف العقوبة عند العود في الحالتين .

ولرجال الضبط القضائى حق منع استمرار المخالفة بالطريق الإدارى .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٤ من شهر ١٢٨١ ( ٢٧ يولييه سنة ١٩٦١ )

جمال عبد الناصر